واقع جودة هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة من وجهة نظر الأساتذة (جامعة خميس مليانة نموذجا)

The reality of the quality of university training engineering in light of recent reforms from the viewpoint of teachers (University of Khemis Miliana as a model)

د. أمال مقدم[1]، د. فوزية مصبايح[2]، د. فتيحة فوطية[3]

Amel Mokeddem[1], Fouzia Mosbaiah[2], Fatiha Foutia[3]

[1]جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر) d.mokeddemamel@gmail.com

[2]جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر) mosbaiyahfouzia@yahoo.fr

[3]جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر) foutiafatiha80@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/05/02 تاريخ القبول:2020/06/03 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تبيان واقع جودة هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، باعتبار أن موضوع تكوين الطلبة من أهم القضايا المطروحة على الساحة التربوية، والذي ينعكس على جودة التكوين والتأهيل للموارد البشرية لتمكينها من الاندماج في محيط عالمي، يتميز بالتنافسية في جميع المجالات ومواكبة التطورات والتحولات التي يشهدها العصر في ظل تنامي اقتصاديات المعرفة وتحديات العولمة.

الكلمات المفتاحية: الجودة؛ هندسة التكوين؛ التكوين الجامعي؛ الإصلاحات الحديثة.

***Abstract*:**

In this paper, we aim to show the quality of the university education engineering in the light of the recent reforms from the point of view of the university professors, considering that the subject of students' formation is one of the most important issues in the educational field, which is reflected in the quality of training and qualification of human resources to enable them to integrate into a global environment. Is characterized by competitiveness in all areas and keep abreast of the developments and transformations witnessed by the age in light of the growing economies of knowledge and the challenges of globalization.

Keywords: Quality - Configuration Engineering - University Training - Modern Reforms.

مقدمة:

يحظى التعليم العالي باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الطاقات البشرية التي يحتاج إليها للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة، ويوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات التطور. فهو يساهم في تكوين وإعداد الكفاءات التي تؤدي دورا بارزا في تلبية احتياجات سوق العمل للنهوض بالمجتمع وتلبية حاجياته، من خلال ما يقدمه من أبحاث ودراسات ومعارف جديدة.

وما دام التعليم العالي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي الحاصل على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية، والثقافية، ويتأثر بالسلب أو الإيجاب وفق معطيات عولمة المعرفة، كان من الضروري تبني استراتيجيات تتماشى مع مستجدات العصر بتبنيها لمعايير الجودة، والتي تسمح بوضع نظام تعليمي يوازن بين الإمكانيات المادية والبشرية والآمال المعقودة عليها، وتحسين الأداء الجامعي وتحقق رضا الطلبة، وسوق العمل والمجتمع عن خدمات التعليم الجامعي.

ولعل هذه الانقلابات على مستوى الأنظمة التعليمية جعل الجامعات العربية تعيش الحيرة بين التحديات التي فرضت عليها وبين مقوماتها، وهذا ما فرض عليها القيام بتغييرات جوهرية في فلسفتها، وأهدافها ونظمها وإمكاناتها لتساير وتواكب التطورات الحاصلة على مستوى الجامعات الغربية.

وفي الجزائر، شهد قطاع التعليم العالي منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات تماشيا مع التطور الذي يشهده العالم، والتحديات التي تواجهه، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، حيث شرعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ الموسم الجامعي 2005/2004 إلى إحداث نظام تعليم عالي جديد يعرف بنظام الليسانس، الماستر والدكتوراه (ل م د)، والذي يهدف إلى مواكبة الجامعات العالمية في إطار مشروع عالمي يدعوا إلى المنافسة في امتلاك المعرفة، وتوظيفها باعتماد على معايير جودة التكوين الجامعي، وربطها بالمؤسسات الاقتصادية. كما جاء هذا الإصلاح لمعالجة الاختلال الذي يعاني منه النظام الكلاسيكي سواء على مستوى المرافق وتنظيم المؤسسات أو على المستوى البيداغوجي.

وعليه، جاءت ورقتنا البحثية هذه للكشف عن واقع هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة – نظام ل م د – من خلال استطلاع أراء هيئة التدريس نحو هندسة التكوين الجامعي.

1. إشكالية البحث:

تعتبر جودة هندسة التكوين الجامعي إحدى العمليات المهمة والحيوية في نظام التعليم المعاصر، تهدف إلى إعداد طلبة بسمات وخصائص معينة تجعلهم قادرين على التكيف مع تدفق المعلومات، وعمليات التعبير المستمر والتقدم الثقافي الهائل، بحيث لا ينحصر دورهم في استهلاك المعرفة، بل طلبة قادرين على ممارسة دورهم بصورة أمثل. ولأن ضمان جودة التكوين يشكل الأساس لجميع أنواع التنمية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي تحتاجها أي دولة، باعتبارها مدخل لتحقيق مخرجات عالية النوعية قادرة على المنافسة داخليا وخارجيا تبنت الجزائر نظام ضمان الجودة في التعليم العالي لمواكبة التغيرات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي، المعتمد عليه من قبل معظم الدول المتطورة لأجل التوفيق بين استراتيجية التكوين ومتطلبات سوق العمل (حليمة قادري، نصيرة بن

نابي، 2017: 358). كما اتبعت الجزائر نظام ل م د بعد أن فرض عليها كنظام دولي لمواجهة رياح عولمة المعرفة التي سبقتها عولمة الاقتصاد، وبعد تشخيص مواطن الخلل في مؤسساتها التعليمية، من أجل ضمان نجاح الطالب ل م د من جهة، وتأهيله علميا وعمليا وفق المعايير العالمية من جهة أخرى (نفس المرجع السابق: 358).

وجسد ذلك في عمليات الإصلاح التي صدر عنها القانون التوجيهي للتعليم، والذي كرس لأول مرة إمكانيات فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها سنة 2008، ثم قامت وزارة التعليم العالي بتنظيم مؤتمر دولي (CNE) بإنشاء ما يسمى بالمجلس الوطني للتقييم حول ضمان الجودة، والذي كان انطلاقا لدراسة إمكانية تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية، فانبثقت فرقة عمل كلفت بالتفكير في المشروع مدعمة ببعض الخبراء الدوليين، وفي 31 ماي 2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي(CIAQES)، مهمتها الرئيسية دعم ومرافقة مؤسسات التعليم العالي في تدعيم قدرتها المؤسساتية وتطوير ثقافة الجودة. (ساوس الشيخ، هواري منصوري، 2018: 172).

وشكلت هذه الإصلاحات ممارسات تطبيقية على أرض الواقع، حيث حاولت الجامعة الجزائرية تطوير نفسها بتوفير بنية تحتية متطورة من شبكة اتصالات ومعلومات، وذلك بإنشاء كليات ومعاهد جامعية جديدة تشمل فروع وتخصصات وعلوم جديدة يتطلبها سوق العمل أي ربط الجامعات بمؤسسات الإنتاج والخدمات، والاهتمام بالنواحي العملية في مناهج التكوين الجامعي، لإحداث نقلة نوعية تساعد الطالب في بلورة شخصيته، ورفع إمكانياته وكفاءته العلمية، والعملية، وربطها بمتطلبات التنمية الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، وهذا في إطار التفاعل القائم بين الطالب الجامعي وسوق العمل. (أسماء هارون، 2010: 06).

وعليه، تستهدف الدراسة الحالية الوقوف على واقع جودة هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة من وجهة نظر الأساتذة، بغية معرفة أن هذه المؤسسات الجامعية توفر خدمة تكوينية قادرة على تأهيل الطالب، وتزويده بالمعرفة والمهارات والخبرات أثناء سنوات الدراسة العالية، وإعداده في صورة خريج جامعي متميز قادر على تحقيق أهدافه وأهداف مجتمعه، وهذا من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

هل اتجاهات الأساتذة نحو جودة هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة ايجابية؟

2. فرضية البحث:

اتجاهات الأساتذة نحو جودة هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة ايجابية.

3. أهداف البحث:

تظهر أهداف هذه الورقة البحثية في محاولة الكشف عن واقع جودة هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة(نظام ل م د) من وجهة نظر الأساتذة، واستطلاع آرائهم حول موضوع هندسة التكوين الجامعي.

4. أهمية البحث:

- إبراز أهمية جودة هندسة في التكوين الجامعي، والتعرف على واقع العملية التكوينية والاختلالات التي من شأنها الحد من فاعليته ونجاعته.
- الاهتمام بجودة هندسة التكوين الجامعي وترقيته نظريا وتطبيقيا.
- إثراء التراث العلمي والسيكولوجي والأدبي بما ستفيد به هذه الورقة البحثية.

- محاولة تقديم حلول قد تساهم في تفعيل جودة هندسة تكوين المؤسسات الجامعية في ظل الإصلاحات الحديثة.

5. تحديد المفاهيم الأساسية للبحث:

1.5 مفهوم الجودة:

جاء في المعجم الوسيط أن كلمة الجودة في اللغة مردها من الفعل الثلاثي جادَ، ومصدره جُودةً بمعنى صار جيدا، ويقال جاد العمل فهو جيد، وجاد الرجل أتى بالجيد من قول أوعمل(فواز الثميمي، 2008: 13).

وأصل كلمة الجودة Qualité من كلمة يونانية Qualitas وتعني طبيعة الشخص أو طبيعة الشيء ودرجة صلابته، والتي كانت تعني قديما الدقة والإتقان(مأمون الدرادكة، طارق شبلي، 2002: 15).

وعرفت الجمعية الفرنسية للتقنيين(AFNOR) الجودة بأنها:

" قدرة مجموعة من الخصائص والمميزات الجوهرية على إرضاء المتطلبات المعلنة أو الضمنية لمجموعة من العملاء (Seddiki Abdallah, 2004, P 24)".

وعرف كروسبي(Crosby) الجودة بأنها: " المطابقة مع المتطلبات وأكد بأنها تنشأ من الوقاية وليس من التصحيح، وبأنه يمكن قياس مدى تحقق الجودة من خلال كلف عدم المطابقة "(محمد عبد الوهاب العزاوي، 2005: 15). وقد عرف ديمينغ (Deming) الجودة بأنها: " درجة التوافق والاعتمادية التي تتناسب مع السوق ومع التكلفة، بمعنى المطابقة للاحتياجات "(نفس المرجع السابق: 15).

ومن خلال هذه التعاريف يتضح أن الجودة هي التوجه إلى احتياجات العميل(الأستاذ) الحالية والمستقبلية في مؤسسة تعليمية هدفها تقديم خدمة مميزة، كاملة، ومتطابقة مع كل المتطلبات، ومحققة لطموحاته وتطلعاته وملبية لاحتياجاته المستقبلية.

2.5 هندسة التكوين:

تعتبر هندسة التكوين طريقة منهجية ومنظمة تُطبق على مفهوم النسق، والأنشطة، والتدريبات المتعلقة بالتكوين من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة، حيث تتجلى أهميتها في تحديد وترتيب جميع الخطوات المنهجية التي تخص برنامجا للتكوين. فهي " منظومة حديثة النشأة تشترط ضرورة التسلسل بعددٍ من الخطوات المنهجية الهادفة إلى زيادة مردودية التكوين في قلب المؤسسة، ويأتي ذلك في مساعي لزيادة العائد، ورفع مستويات الموارد البشرية إلى أعلى حد من الكفاءة التي تحولها لثروة حقيقية مستعدة للوقوف في وجه العولمة والتغيرات المتواصلة على الصعيد التكنولوجي، وأساليب الإنتاج والتصرف الحديث " (https: //mawdoo3.com).

ويعرفها مرزوق بن مهيدي(2017) على أنها: " عملية مبنية على تنظيم دقيق يتم من خلاله نقل الخبرات والمعارف لزيادة مهارات، ومعلومات المستهدفين من التكوين أو تغير سلوكياتهم، وقناعاتهم للوصول إلى الأهداف الرئيسية للتدريب، التي يتوقف تحقيقها على درجة كفاءة هؤلاء المتدربين ومجهوداتهم المبذولة "(مرزوق بن مهيدي، 2017: 77).

ومن خلال هذان التعريفان يتبين لنا أن هندسة التكوين تصور واضح وشامل وواقعي يندرج ضمن السياسة العامة لكل مؤسسة، تلبي حاجات التكوين وتعمل على توقع الحاجات المستقبلية، وتعمل على مبدأ إبداع منظومة من الأنشطة الموجهة نحو إنتاج الأهداف، والعمل على تحقيقها، ومتابعتها وتقويمها.

3.5 مفهوم التكوين الجامعي:

عرفه لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد(1998) بأنه: " عملية تعديل ايجابي ذي اتجاهات خاصة، تتناول سلوك الفرد من ناحية مهنية أو وظيفية، وهدفه اكتساب معرفة وخبرات من أجل رفع المستوى، فهو وسيلة لإعداد الكفاءات المؤهلة للعمل الناجح، والقابلية لتوظيف الفوري في الإطار المهني، ليغير المستوى المعرفي من جهة، وبتنميته وتزويده بالمعارف المطلوبة، ومستوى المهارات، وكذا السلوكات من جانب آخر"(لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد، 1998: 10).

ويعرفه مراد بن أشنهو بأنه: " التكوين التدريجي ويشمل على حجم من المعلومات تتدرج في دروس علمية مختلفة يستوعبها الطالب، وتهدف مجموع هذه المعلومات إلى إعطائه القدرة للسيطرة الجزئية على قطاع علمي أو تقني محدد، وينقسم هذا التكوين إلى برامج وطرق علمية "(هناء بوحارة، 2018: 188).

كما عرفه علي أحمد مدكور(2000) بأنه: " التعليم العالي وهو تأهيل قوة بشرية عليا رفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد، والبحث العلمي، وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة، وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا "(علي أحمد مدكور، 2000، ص 47).

وعليه، يمكن القول أن التكوين الجامعي قمة الهرم التعليمي وأعلى مستوياته ليس لأنه يتوج المراحل السابقة فقط، بل لأنه يتحمل مسؤولية عظيمة في إعداد الشباب الجامعي علميا وثقافيا وقوميا، وإنتاج مختلف الإطارات التي يحتاجها المجتمع للتطور، والتنمية في كل الميادين اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية إنسانية.

ونقصد بالتكوين الجامعي بأنه: مختلف الأنشطة والبرامج التعليمية المقدمة من طرف الهيئة التدريسية إلى الطلبة بهدف تخريجه حاملا معارف ومكتسبات تساعده على الدخول في عالم الشغل.

ونعرف جودة هندسة التكوين الجامعي على أنها: ترجمة احتياجات وتوقعات الأطراف المستفيدة من خدمات مؤسسة التّعليم العالي إلى مواصفات محددة، والالتزام بتطبيقها لتحقيق رضاهم وإشباع حاجياتهم.

ونقصد بها إجرائيا الدرجة الكلية التي يتحصل عليها الأساتذة الجامعيين في مقياس مستوى جودة هندسة التكوين الجامعي.

4.5 مفهوم الإصلاحات الحديثة:

كلمة الإصلاح تعني إزالة فساد الشيء، وجعله نافعا ومناسبا. نقول أصلح في عمله أو أمره أتى بما هو صالح نافع، وأصلح بالشيء أزال فساده وأصلح بينهما أو ما بينهما وأزال بينهما من عداوة وشقاق، والصلاح الاستقامة. وهو في معناه الاجتماعي تغيير اجتماعي، إنه تغير عمدي مقصود للوظيفة دون البنية من أجل تحسينها. أي أنه عملية تحسين في اتجاه تحقيق التقدم الشامل، التقدم الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي. فالإصلاح تغيير في فضاءات فكر والممارسة والنظرية والتطبيق، فهو تغيير في ثقافة المجتمع بشقيها المعنوي والمادي (سهير محمد حوالة، 2013: 06).

وفي اللغة الانجليزية تعني كلمة " Reform " التغيير إلى الأحسن، وليس مجرد التغيير.

فالإصلاح في معناه الشامل يعني أي تغيير مقصود في الاتجاه الايجابي(هناء شحات السيد حجازي، 2010: 26). وتعرف مديحة فخري محمد(2014) الإصلاح التعليمي بأنه: " عملية التغيير في النظام التعليمي، أوفي جزء منه نحو الأفضل، وغالبا ما يتضمن هذا المصطلح معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية "(مديحة فخري محمد، 2014: 16).

ولقد جاء في الموسوعة الدولية للتربية على أن الإصلاح التعليمي هو: "محاولة لتحقيق كل من الأهداف التعليمية وأهداف المجتمع على حد سواء، وذلك من خلال إدخال التغييرات على نظام التعليم ووضعيته في المجتمع "(هناء شحات السيد حجازي، مرجع سابق: 26).

كما أنه يعني بعض المستحدثات التربوية في مجال التعليم بفروعه المختلفة، يشمل جميع الأفكار والحقائق والمفاهيم والنظريات، التي تهدف إلى تجويد ما تنتجه المؤسسات التعليمية وتحسين معطياتها. كما يعني ابتكار واكتشاف بدائل جديدة للنظام التعليمي أو لبعض عناصره بحيث تكون أكثر فاعلية في حل المشكلات وتلبية حاجات المجتمع، وتسهم في تطويره(فاروق جعفر عبد الكريم مرزوق، 2015: 05)

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الإصلاح تغيير يستهدف النظام التعليمي، قد يكون جزئيا أو كليا يتضمن تعديل الممارسات والسياسات المؤسسية وحل المشكلات، ويحمل في طياته أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، تعكس رؤية المجتمع وثقافته، وايديولوجيته وفلسفته.

ونقصد بالإصلاحات الحديثة في ورقتنا البحثية هذه الإصلاحات التي باشرت بها مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ابتداء من 2003 إلى غاية وقتنا الحاضر، حيث تبنت الجامعة الجزائرية نظام جديد يعرف بنظام ل م د(ليسانس، ماستر، دكتوراه) لضمان تكوين نوعي، ومسايرة المتطلبات الاقتصادية عن طريق خلق توافق بين التكوين وسوق العمل، بهدف تحسين وضمان جودة التكوين الجامعي، وإثراء العلوم والمعارف، وإرساء مجتمع المعرفة. ويعتمد هذا النظام في هيكلته على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية:

المرحلة الأولى: يقصد بها شهادة البكالوريا + ثلاثة(03) سنوات، وتتوج بشهادة الليسانس تتكون من درجتين: الأولى تكوين قاعدي متعدد الاختصاصات يمتد من سداسي إلى أربع سداسيات، ويخصص لإكساب المبادئ الأساسية للتخصصات، والتعرف على المنهجية الجامعية. والثانية تكوين اختصاصي.

وهو نوعان أكاديمي ومهني:

الأول يمنح في نهاية مسار الليسانس للالتحاق مباشرة بالدراسات الجامعية، مدتها أطول وتخصصها أدق وتمنح وفق كفاءات ومعايير محددة. والثاني يمنح في نهاية مسار الليسانس للاندماج في سوق العمل.

المرحلة الثانية: بكالوريا + خمسة(05) سنوات، وتتوج بشهادة الماستر، وتمنح للطالب تأهيلين: الأول تأهيل مهني يتميز باكتساب اختصاص عال في حقل التخصص(ماستر مهني)، والثاني تأهيل البحث يتميز بالتحضير للبحث العلمي، والإعداد للنشاط البحثي في القطاع الجامعي(ماستر بحثي).

المرحلة الثالثة: بكالوريا + ثمانية(08) سنوات تتوج بشهادة الدكتوراه، ويضمن هذا التكوين تعميق المعارف ضمن التخصص(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2004: 03).

والتكوين في نظام ل م د لابد أن يُكسب الطالب كفاءات ترتبط بمستقبل ميدان نشاطه، تمكينه من الكفاءات، إعداده للاحترافية، مده بأدوات ذات بعد أخلاقي للمهنة) والتي يجب أن لا تكون مضرة بالنظام الاجتماعي)، تكوينه للبعد

الاقتصادي)الاستخدام بأقل تكلفة للوسائل الاقتصادية لتقديم حلول للتساؤلات المطروحة في إطار نشاطه)، والتكوين النوعي الذي يقتضي أن يكون:

- نظاما راهنا: وهنا يندرج التعليم في النموذج السوسيو- بنائي أو التعلم، ولا يتضمن تلقي المعرفة بطريقة سلبية، وإنما نظاما يستجيب للمعلومات المحصل عليها وتطبيقها في سياق محدد.

- نظاما عمليا: ويتطلب الانفتاح على التخصصات الأخرى بحيث ينظر إليه كمصفاة سوسيو- إدراكية)معرفية)، تسمح بإعطاء معنى للفائدة التي يحصل عليها الطالب في تكوينه الذاتي، والتي قد تكون سبب في تطوير التعلم، وبناء النماذج المعرفية(الإدراكية).

- نظاما للتكوين الذاتي: حيث يسمح للكفاءات الجديدة والمحصل عليها، والأنشطة المستقلة للمتعلم ببناءات جديدة، ويرتبط بناء الكفاءات بالتعليم حسب السياق، لأن الكثير من الوسائل المرتبطة بالسياق(أسلوب التعليم، أسلوب التحليل، الوسائل المادية التكنولوجية)، والوسائل الرمزية منها اللغة والرياضيات(حليمة قادري، نصيرة بن نابي، 2017: 366-367).

5.5 معايير جودة هندسة التكوين الجامعي:

من خلال قراءة محتويات المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي (CIAQES)، نكتشف أن الوزارة الوصية أولت أهمية كبرى لمجال التكوين لضمان مشاركة مختلف الأطراف في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار تلبية مختلف حاجاتهم، وأعطت للتقويم الذاتي الأولوية باعتباره الركيزة الأساسية لضمان الجودة عبر خمسة حقول تعبر عن متطلبات المؤسسة الجامعية التي تصبو إلى تحقيقها وهي:

1.5.5 وضع عروض التكوين وقيادتها: حيث يتعلق الأمر بإقامة برامج تكوين مفصلة وتكوين الأدوات اللازمة لمتابعة وتطوير أو تحسين هذه البرامج، والتي تشكل مؤشرا لقياس المعايير المقترحة كالتالي:

- تقدم المؤسسة عروضاً للتكوين تتماشى مع محيطاتها، السياسية، والعلمية والاجتماعية والمهنية، وتأخذ بعين الاعتبار السياق الوطني والدولي.

- يتوافق عرض التكوين مع مشروع المؤسسة ووسائلها المادية، والبشرية، والبيداغوجية.

- يستند عرض التكوين على مقاربات بيداغوجية ملائمة ومبتكرة.

- تجعل المؤسسة عرض تكوينها مرئياً، ويعني أن على المؤسسة التزود بالوسائل والطرق الحديثة كي تجعل عرضها للتكوين جذاباً.

- تطور المؤسسة هيئات لقيادة وتنفيذ عروض التكوين، بمعنى أن على المؤسسة الاعتماد على الهيئات العلمية والاستشارية من أجل إعداد وتنفيذ وضمان المتابعة والسير الحسن لبرامج التكوين.

- تقترح المؤسسة أشكالاً مختلفة للتكوين(التعليم عن بعد، التعليم بالتناوب،.....).

- تطور المؤسسة بحثا يلبّي احتياجات محيطها، تطور المؤسسة نظما لقياس تأثير البحث العلمي والتكنولوجي على محيطها(IIEP-UNESCO, 2011: P 2-3).

2.5.5 مرافقة الطالب في تكوينه:

يتعلق هذا الحقل بالتكفل الشامل بالطالب من خلال توجيهه وتسهيل اندماجه في المحيط الجامعي:

- للمؤسسة سياسة استقبال ومتابعة ومساعدة لنجاح الطلبة.

- توفر المؤسسة إمكانية الحركية الداخلية (معابر) أو الحركية الخارجية (وطنية أو دولية).

- تتبع المؤسسة سياسة معينة للوصول إلى الوثائق وإلى جميع الدعائم البيداغوجية للطلبة الجامعيين في جميع المسالك الجامعية(IIEP-UNESCO, 2011: P 5).

3.5.5 تقييم ومراجعة المواد التعليمية:

يتعلق الأمر بتحديث البرامج التعليمية ومتابعة وتقييم عروض التكوين من أجل التحسين البيداغوجي بالعمل على تحقيق مجموعة من المعايير:

- تخضع المواد التعليمية إلى عمليات تقييم ومراجعة بصورة منتظمة.

- تقوم المؤسسة بتطوير عمليات للتحسين البيداغوجي(IIEP-UNESCO, 2011: P 5).

4.5.5 مراقبة التحصيل المعرفي والعلمي للطلبة:

يسمح هذا الحقل بقياس نتائج التكوين من خلال اللجان البيداغوجية ولجان المداولات من خلال العمل على تحقيق العديد من المعايير:

- تصادق المؤسسة على نتائج التحصيل العلمي طوال مسار التكوين.

- تتوافق امتحانات التقييم مع أهداف التعليم.

5.5.5 التكوين في الدكتوراه:

يتعلق الأمر بضمان وتحسين تكوين المكونين والباحثين بالاعتماد على التعاون الوطني والدولي:

- تضمن المؤسسة جودة التكوين في الدكتوراه بتدعيمها علميا وباستراتيجيات تعاون وطني ودولي.

- تطور المؤسسة جهاز لتأطير ومتابعة وإدماج طلبة الدكتوراه (IIEP-UNESCO, 2011: P 6).

6. مجالات البحث:

- **المجال البشري والمكاني:** اقتصرت الدراسة الحالية على الأساتذة الذين يمارسون نشاطهم المهني بجامعة خميس مليانة، ولاية عين الدفلى(الجزائر).

- **المجال الزماني:** أجريت هذه الدراسة في نهاية شهر ديسمبر وبداية شهر جانفي من عام 2019.

7. الإطار النظري والدراسات السابقة:

- دراسة أسماء هارون (2010) بعنوان: " دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل م د ".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معايير التكوين الجامعي في إطار تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية، ومحاولة تقييم التجربة الجزائرية على ضوئها، وتشخيص واقع تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية، وذلك من خلال استطلاع آراء عينة عشوائية من الأساتذة والطلبة بجامعة قالمة بكلياتها الثلاث: كلية العلوم وعلوم الهندسة، وكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وكلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، البالغ عددها 66 أستاذا، و250 طالبا، بتطبيق استمارة مكونة من 20 بندا تشمل حيثيات نظام ل م د. وتوصلت الدراسة إلى أن نظام ل م د يفتقر للوضوح لدى كل من الأستاذ والطالب، إضافة إلى عدم وجود دعم وتوجيه لهذا الإصلاح من خلال غياب التهيئة الفعالة

للظروف المادية والبشرية لتطبيقه، وبالتالي فقد أجمع أغلبية أفراد العينة المدروسة أن هذا النظام متهم بالتقصير في تطبيق مبادئه، وأنه لم يستطع أن يحقق التغيير المرغوب فيه إذ حافظ على تخصصات النظام الكلاسيكي، ووجود نقص في الإمكانيات البيداغوجية.

ورغم اتفاق الأساتذة على أن نظام ل م د بمبادئه الحقيقية هو نظام من شأنه أن يحدث تغييرا نوعيا وجذريا في الوظيفة التكوينية، إلا أنه يشترط تكييفه مع واقع الجامعة الجزائرية واحتياجات المجتمع المحلي، ومتطلباته التنموية على المدى البعيد.

- دراسة علي شريفي(2010) بعنوان: " اكتساب متطلبات جودة التكوين في معاهد التربية البدنية والرياضية – دراسة مقارنة بين الطلبة المنتمين إلى النظام الكلاسيكي والنظام الجديد ل م د في جامعة مستغانم ".

هدفت الدراسة إلى معرفة فيما إذا كان نظام ل م د يكسب الطالب الجودة في التكوين وفيما إذا كانت توجد فروق في اكتساب متطلبات جودة التكوين بين طلبة التربية البدنية والرياضية في نظام ل م د، وطلبة التربية البدنية والرياضية نظام كلاسيكي، وفيما إذا كانت توجد فروق في اكتساب متطلبات جودة التكوين بين طلبة التدريب الرياضي ل م د، وطلبة التدريب الرياضي نظام كلاسيكي، وفيما إذا كانت توجد فروق في اكتساب متطلبات جودة التكوين بين طلبة التربية البدنية والرياضية وطلبة التدريب الرياضي ل م د. ولتحقيق أغراض هذه الدراسة قام الباحث بتطبيق استبيان حول جودة التكوين في التربية البدنية والرياضية في ظل تطبيق نظام ل م د كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات، وزعت على 60 طالبا منهم 15 طالب ماستر في التربية البدنية، و15 ماستر التدريب الرياضي، و15 طالب نظام كلاسيكي في التربية البدنية والرياضية، و15 طالب في التدريب الرياضي، وبعد جمع البيانات وتحليل النتائج توصل الباحث إلى ما يلي:

- وجود فروق في اكتساب متطلبات جودة التكوين بين طلبة التربية البدنية والرياضية في نظام ل م د وطلبة التربية البدنية والرياضية نظام كلاسيكي.

- عدم وجود فروق في اكتساب متطلبات جودة التكوين بين طلبة التدريب الرياضي ل م د، وطلبة التدريب الرياضي نظام كلاسيكي.

- عدم وجود فروق في اكتساب متطلبات جودة التكوين بين طلبة التربية البدنية والرياضية وطلبة التدريب الرياضي ل م د(قمودة العايش، فيصل بن صدقة، 2013).

- دراسة شيراز محمد عشير طرابلسية (2011) بعنوان: "إدارة جودة الخدمات التعليمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي السورية ."

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توفر معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي السورية كمؤشرات على جودة الخدمات التعليمية والبحثية، وعلى أداء المؤسسات، وفي ظل وجود هيئة وطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، استنادا إلى أراء عينة ممثلة من أعضاء الهيئة التدريسية وطلاب الدراسات العليا في الجامعات الحكومية السورية وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- وجود اختلافات جوهرية بين أراء أعضاء الهيئة التدريسية فيما يتعلق بجودة الخدمات التعليمية والبحثية

- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مدى توافر معايير الجودة، ووجود هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي.

واقترحت الدراسة إطارا نظميا مكونا من مدخلات وإجراءات ومخرجات وتغذية راجعة لإدارة جودة الخدمات التعليمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي السورية.

- دراسة صليحة رقاد(2014) بعنوان: " تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية أفاقه ومعوقاته دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري "

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن معوقات وأفاق تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وأثبتت نتائج الدراسة عن دفع كل من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الجزائرية إلى تطبيق نظام ضمان الجودة بها، إضافة إلى وجود اختلافات في وجهات نظر مسؤولي الجودة حول السياسة المناسبة لتطبيق نظام ضمان الجودة، كما توصلت الباحثة إلى وجود جملة من المعوقات التي تحد من تطبيق نظام الجودة، والمتعلقة بالجانب القيادي على مستوى الوزارة الوصية، والجانب الإداري والتنظيمي على مستوى المؤسسة، والجانب السلوكي للأطراف المعنية بتطبيقه، كما كشفت الدراسة عن وجود جملة من عوامل النجاح ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسئولي ضمان الجودة.

- دراسة أسمهان جلودي وخديجة سبخاوي(2017) بعنوان: " درجة توفر معايير الجودة في برنامج تكوين أستاذ التعليم الابتدائي(دراسة ميدانية على مستوى مركز تكوين أولاد يعيش ولاية البليدة).

استهدفت الدراسة الحالية بحث عن درجة توفر معايير الجودة في برنامج تكوين أستاذ التعليم الابتدائي، ولتحقيق هذا الغرض تم توظيف المنهج الوصفي حيث قامت الباحثتان ببناء استبيان معايير جودة تكوين الأستاذ المكون من 19 بندا بالعودة إلى الإطار النظري ومعايير جودة التكوين المحددة من طرف مجلس إعداد المعممين الأمريكي، شملت الدراسة عينة قوامها 52 أستاذ تعليم ابتدائي على مستوى ولاية البليدة، توصلت الدراسة إلى أن غالبية بنود مقياس الجودة في برنامج تكوين أستاذ التعليم الابتدائي توفرت بدرجة متوسطة بمعدل 12 بندا مقابل 07 توفرت بدرجة كبيرة نسبيا، وجاء معيار التقنية المعلومات في المرتبة الأولى بين المعايير الخمسة لجودة التكوين، كما حصل البرنامج ككل على درجة توفر متوسطة، وهوما يعني مستوى متوسط من الجودة في برنامج تكوين أساتذة التعليم الابتدائي من وجهة نظر الأساتذة المتربصين.

- دراسة نزيهة عمران(2017) بعنوان: " دور إصلاح سياسة ل م د في تحقيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية دراسة حالة الجزائر من 2004 إلى 2016 ".

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة سياسة الإصلاح لنظام ل م د في تحقيق جودة التكوين في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بتقويم العملية التكوينية لبعض مؤسسات التعليم العالي شملت جامعة بسكرة، باتنة، خنشلة، وتبسة.

وقد أظهرت النتائج أن العملية التكوينية في ظل إصلاح نظام ل م د لا تزال بعيدة عن الجودة، ما يستدعي تحديد جملة من البدائل لتفعيلها.

تعليق عن الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع جودة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات، والتي تم الاستفادة منها في بعض الجوانب النظرية والميدانية، إلا أن الدراسة الحالية تتميز ببعض النقاط:

- من الملاحظ أن هذه الدراسات التي تناولت الجودة في ظل إصلاح التعليم العالي، والأخذ بنظام ل م د كانت تقريبا كلها دراسات سايرت بداية تطبيق نظام ل م د في الجزائر أو بعد مضي أربع أو خمس سنوات على تطبيقه في الجامعة الجزائرية، مما جعل أغلبها يؤجل الحكم على التجربة ويرى أنها تحتاج إلى مزيد من الوقت لتقييمها. أما الدراسة الحالية جاءت بعد ما يزيد عن عشر سنوات من تطبيق الإصلاحات، مما يسمح بإمكانية تقييمها خاصة ما يتعلق منها بالعملية التكوينية.

- ركزت الدراسة الحالية بشكل عميق على واقع جودة هندسة التكوين الجامعي في الجزائر من وجهة نظر الهيئة التدريسية بالجامعة، وتكاد تنفرد بذلك من بين الدراسات المطروحة حتى وإن مست بعضها جوهر مشكلة بحثنا كدراسة صليحة رقاد (2014).

- تضمنت العينة المبحوثة في الدراسات السابقة على الإداريين والموظفين كدراسة صليحة رقاد(2014) وبعضها على الطلبة والأساتذة كدراسة أسماء هارون(2010)، بينما تميزت الدراسة الحالية باختيار عينة من الأساتذة الجامعيين.

- أما من حيث المنهج كل الدراسات المشار إليها اعتمدت على المنهج الوصفي الإحصائي، رغم أن أغلبها لم تشر إلى ذلك، أما من حيث الأدوات اعتمدت على الاستبيان كأداة لجمع المعطيات، ودراستنا الحالية تتشابه مع الدراسات السابقة من حيث المنهج والأدوات.

8. الإجراءات المنهجية للبحث:

1.8 منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يسعى إلى الوصف المنظم للحقائق وتشخيص الجوانب المتعلقة به، وتحليلها، وتفسير نتائجها.

2.8 عينة البحث الأساسية ومواصفاتها:

تتكون عينة البحث الأساسية من 120 أستاذ وأستاذة من جامعة خميس مليانة، موزعين على أربعة كليات بالتساوي، تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة الأساسية حسب الكليات

الكليات	التعداد		النسبة
	ذكور	إناث	
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية	15	15	%25
كلية الآداب واللغات	15	15	%25
كلية العلوم والتكنولوجيا	15	15	%25
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	15	15	%25
المجموع	60	60	%100

3.8 أدوات البحث:

بغية جمع بيانات متعلقة بموضوع البحث والوصول إلى نتائج موثوق بها بطريقة علمية صحيحة، قمنا بتصميم مقياس لجمع البيانات، وهو:

- مقياس جودة هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة(45 فقرة في صورته الأولية).

وذلك وفق الخطوات الآتية:

- مراجعةُ البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.
- الاستناد إلى مجموعة من المصادر والكتابات العلمية التي تناولت جودة التكوين الجامعي.
- الاستناد على نتائج الدراسة الاستطلاعية.
- بناء أداة الدراسة في صورتها الأولية، والتحقق من مدى توفرها على الخصائص السيكومترية، بعد تطبيقها على عينة الدراسة الاستطلاعية، التي كانت تشمل على خمسة محاور: الأول خاص بطرائق التدريس، والثاني الوسائل التعليمية، والثالث بمحتوى المواد التعليمية، والرابع بمرافقة الطالب الجامعي في تكوينه، والخامس بمراقبة التحصيل المعرفي والعلمي للطلبة بحيث يضم كل محور 09 فقرات.

وللتحقق من صدق أداة البحث، قمنا بعرض المقياس على عشرة أساتذة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال علم النفس وعلوم التربية لتحكيمه من حيث ملائمة الفقرات لأغراض الدراسة ومدى صحتها اللغوية. فبعد الاطلاع على آراء وملاحظات الأساتذة المحكمين حول مقياس مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في ظل الإصلاحات الحديثة أسفرت نتائج التحكيم على حصول معظم الفقرات على درجة اتفاق بين المحكمين تزيد عن نسبة 85%.

كما أننا لم تكتفي بهذا نوع فحسب من الصدق، بل اعتمدنا أيضا على الصدق البنائي للاختبار أو تكوينه (Construct Validity)، وذلك عن طريق حساب الاتساق الداخلي Internal Consistency لاختبار مدى تماسك مفرداته، وكانت النتائج حسب المحاور 0.872** و0.900** و0.863** و0.911** و0.913** على التوالي في مقياس جودة هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة، كما قدرت الدرجة الكلية للمقياس بـ 0.901**، وهي قيم دالة عند المستوى 0.01 تعبر عن صدق الأداة. أما بالنسبة للتأكد من ثبات الأداة استخدمنا معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، والجدول الموالي يلخص الخصائص السيكومترية للمقياس:

الجدول رقم(02) يوضح الخصائص السيكومترية لمقياس جودة هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة

الخصائص السيكومترية	نوعه	الدرجة		الدلالة
صدق الأداة	صدق المحكمين	درجة الاتفاق تزيد عن	% 85	مرتفعة
	صدق الاتساق الداخلي	المحور(1) طرائق التدريس	0.872**	دالة
		المحور(2) الوسائل التعليمية	0.872**	دالة
		المحور(3) محتوى المادة التعليمية	0.863**	دالة

		المحور(4) مرافقة البيداغوجية للطالب 0.911**	دالة
		المحور(5) مراقبة التحصيل المعرفي والعلمي 0.913**	دالة
		الدرجة الكلية للمقياس 0.901**	دالة
ثبات الأداة	معادلة ألفا لكرونباخ	الدرجة الكلية للمقياس 0.962**	دالة

وبعد التعديل وحذف العبارات التي لا تقيس ما وضع لقياسه أصبح مقياس جودة هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة، يحوي 40 فقرة في صورته النهائية مقسمة على خمسة محاور كل محور يضم 08 فقرات. ويتم تصحيح المقياس وفق سلم ليكرت الخماسي البدائل حيث تمنح درجة (5) للإجابة بموافق بشدة، ودرجة (4) للإجابة بموافق ودرجة (3) للإجابة محايد، ودرجة (2) للإجابة أعارض، ودرجة (1) للإجابة أعارض بشدة.

4.8 الأساليب الاحصائية المستعملة في البحث:

من أجل معالجة البيانات تمت الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الارتباط ومعامل ألفا كرونباخ لحساب الخصائص السيكومترية للأداة.
- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعيارية.

9. عرض وتفسير نتائج الفرضية:

قصد التأكد من صحة الفرضية التي تنص على أنه: اتجاهات الأساتذة نحو جودة هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة ايجابية، قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور من محاور المقياس، والجدول الموالي يلخص النتائج:

جدول رقم(03): يوضح استجابات أفراد العينة الأساسية نحو مقياس جودة هندسة التكوين الجامعي حسب محاوره

محاور مقياس جودة هندسة التكوين الجامعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نوع الاتجاه
طرائق التدريس	3.65	1.25	ايجابي
الوسائل التعليمية	3.50	1.30	ايجابي
محتوى المادة التعليمية	3.70	1.25	ايجابي
المرافقة البيداغوجية	3.66	1.27	ايجابي
مراقبة التحصيل المعرفي والعلمي للطالب	3.85	1.25	ايجابي
المقياس ككل	3.67	1.26	ايجابي

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها في المحاور المكونة لجودة هندسة التكوين الجامعي، والمتمثلة في محور طرائق التدريس، والوسائل التعليمية، ومحتوى المادة التعليمية، والمرافقة البيداغوجية، ومراقبة التحصيل المعرفي والعلمي للطالب، فقد كان معدل استجابات الأساتذة نحو هندسة التكوين الجامعي يعبر عن اتجاه ايجابي، وذلك بمتوسط

حسابي قدره 3.65 وبانحراف معياري قدر بـ 1.25 هذا بالنسبة لمحور التنويع في طرائق التدريس، أما بالنسبة لمحور استخدام الوسائل التعليمية فقد كانت قيمة المتوسط الحسابي 3.50 وقيمة الانحراف المعياري 1.30، بينما قدرت قيمة المتوسط الحسابي في محور ملائمة محتوى المادة التعليمية بـ 3.70 وبانحراف معياري قيمته 1.25، في حين قدرت قيمة المتوسط الحسابي في محور المرافقة البيداغوجية بـ 3.66، وبانحراف معياري قيمته 1.27، وقدرت قيمة المتوسط الحسابي في محور مراقبة التحصيل المعرفي والعلمي للطالب بـ 3.85، وبانحراف معياري قيمته 1.25، هذه القيم مفادها أن اتجاه الأساتذة نحو جودة هندسة التكوين الجامعي ايجابي، حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 3.67 وبانحراف معياري قدر بـ 1.26، وهذه النتيجة تؤكد أن الفرضية قد تحققت. ويمكن تفسير ذلك بأن الأساتذة يسخرون إمكانياتهم ومجهوداتهم لمساعدة الطلبة على النجاح في مشوارهم الدراسي.

كما أن الأستاذ الجامعي مكلف بأداء الواجبات الموكلة إليه(تدريس، تقويم، إشراف) وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية، وأن عدم أداء المهام والواجبات يعد مخالفة لها. كما أن أخلاقيات العمل الأكاديمي توجب على أي شخص أداء المهام والواجبات المنوطة به على الوجه الأكمل. وان فعالية أي الأستاذ تتوقف إلى حد بعيد على الطريقة التي يكوّن بها، ومحتوى مضامينه التعليمية المقدمة من طرفه، وعلى نوع التكوين الذي تلقاه في المؤسسة التي كان يزاول فيها تكوينه، وجملة الميكانيزمات التي تتألف منها العملية التكوينية حسب دراسة زين الدين مصمودي(2011).

كما يمكن تفسير نتائج هذه الفرضية بأن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تحاول الخروج من النمطية التي تملكتها، والاعتماد على خطط دراسية موحدة لجميع الطلبة الملحقين ببرامج التكوين وهندسته. إلى جانب العناية بالإنتاجية العلمية لهيئة التدريس، ووضع سياسة واضحة للبرامج التكوين الجامعي لدى متخذي القرار من أجل النهوض بجودة التكوين، بدل الأخذ بمبدأ الكم على حساب الكيف، وضرورة إحترام المعايير العلمية في طرق الاختيار، والتي تتلاءم مع حاجات المجتمع المعاصر، مما قد يؤدي إلى تخريج طلبة قادرين على التأقلم مع التغيرات والمستجدات، ومواكبتها حسب ما أكدته نتائج دراسة هناء بوحارة(2018)، ونتائج دراسة نزيهة عمران(2017).

خاتمة:

عملية جودة هندسة التكوين من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية لأنها تسعى إلى تكوين وإعداد أفراد مزودين بسلسلة من المهارات الأدائية الوظيفية الضرورية، التي تمكنهم من الاستجابة بطريقة حيوية ومُيسِّرة لمتطلبات وظيفتهم وشروطها، إلى جانب تزويدهم بمجموعة من المعطيات الأكاديمية المعرفية التي تعد القاعدة الأساسية التي تبني عليها قدرة المتكون في حسن التعامل مع المواقف المختلفة التي تظهر أثناء ممارسته الفعلية لوظيفته. وتحقيق الجودة في تكوين الجامعي يتطلب توجيه كل الطاقات البشرية، والمناهج الدراسية، والعمليات والبنى التحتية للمساهمة الفعالة في تكوين وإعداد الكفاءات، والتي تؤدي دورا بارزا في تلبية احتياجات سوق العمل للنهوض بالمجتمع وتلبية احتياجاته.

وفي ذات السياق، سنحاول تقديم جملة من الاقتراحات للنهوض بجودة هندسة التكوين الجامعي الجزائري واستغلاله استغلال يعكسه برؤية ايجابية ناجعة تتحقق فيه الجودة الشاملة، والمتمثلة فيما يلي:

* العناية بالتكوين بدل التدريس لمساعدة الطلبة على امتلاك القدرة على الأداء العملي المنتج، وليس على امتلاك المعلومات والمعرفة النظرية فحسب.

* الربط بين ما يتلقاه الطالب داخل الجامعة من تكوين، وما يحتاجه أثناء ممارسته للوظيفة التي يشغلها.
* إعادة مراجعة البرامج ومحاولة تقليصها وتعديلها بما يتناسب مع قدرات الطلبة واحتياجاتهم المهنية.
* دعم التكوين المستمر لهيئة التدريس في كل المجالات وخاصة في مجال المعلوماتية والاتصال.
* استحداث طرائق التدريس والوسائل التعليمية.

قائمة المراجع:

- أسماء هارون(2010): دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل م د، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة.

- أسمهان جلودي وخديجة سبخاوي(2017): درجة توفر معايير الجودة في برنامج تكوين أستاذ التعليم الابتدائي(دراسة ميدانية على مستوى مركز تكوين أولاد يعيش ولاية البليدة)، مجلة تطوير البحوث الاجتماعية، المجلد 10، العدد 2، جامعة زيان عاشور الجلفة.

- العايش قمودة، فيصل بن صدقة(2013): فرص التوظيف لخريجي الجامعة في ظل نظام ل م د، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

- إيمان الحياري(ماي2017): مفهوم هندسة التكوين على الموقع https: //mawdoo3.com

- حليمة قادري، نصيرة بن نابي(2017): إشكالية جودة التكوين في نظام ل م د من خلال تطبيق المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 23، 357 – 386.

- زوليخة طوطاوي مبدوعة(2013): تكوين المدرس وواقعه المهني، دراسة ميدانية في مؤسسات التعليم الإلزامي، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر العدد 4.

- زين الدين مصمودي(2011): مشكلات تكوين أساتذة التعليم الثانوي كما يراها طلبة المدرسة العليا للأساتذة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس والعلوم التربوية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

- ساوس الشيخ وهواري منصوري(2018): دور خلايا ضمان الجودة الداخلية في تحقيق جودة التكوين في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وفق الدليل الجديد لضمان جودة التعليم العالي، دراسة تطبيقية بجامعة أدرار، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 01، 171 – 187.

- سهير محمد حوالة(2013): رؤى المعلمين والمجتمع حول أولويات إصلاح التعليم بعد 25 جانفي تحليل لآراء عينة من المجتمع، مؤتمر التعليم والثورة في مصر رؤى وسياسات بديلة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 11 – 13 نوفمبر.

- شيراز محمد طرابلسية(2011): إدارة جودة الخدمات التعليمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

- صليحة رقاد(2014/2013): تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية أفاقه ومعوقاته، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف 1.

- فاروق جعفر عبد الكريم مرزوق(يوليو2015): الاتجاهات الحديثة في الإصلاح التربوي، مجلة العلوم التربوية، العدد 3، الجزء 2، القاهرة.

- فواز الثميمي(2008): إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للايزو9001، ط1، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان.

- كمال صدقاوي (2013): خصائص التكوين البيداغوجي لمعلم التعليم الثانوي ومتطلبات التحسين، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، العدد التاسع عشر، السداسي الأول، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.

- لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد(1998): تقويم العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

- مأمون الدرادكة، وطارق شبلي(2002): الجودة في المنظمات الحديثة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان.

- محمد عبد الوهاب العزاوي(2005): إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

- مدكور علي أحمد (2000): الشهرة التعليمية رؤية للمنظومة التربوية، ط2، دار الفكر العربي، مصر.

- مديحة فخري محمد(2014): مداخل معاصرة لإصلاح المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان.

- مرزوق بن مهيدي(2017): هندسة التكوين، أهدافها ومتطلباتها في الوقت الراهن، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جامعة تبسة(الجزائر)، 75- 88.

- نزيهة عمران(2017/2016): دور إصلاح سياسة ل م د في تحقيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية دراسة حالة الجزائر من 2004 إلى 2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في نظام ل م د في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة ونظم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

- هناء بوحارة(2018): التكوين الجامعي في العلوم الاجتماعية في ظل تطبيق نظام ل م د بين متطلبات الجودة وتحدي المعوقات، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 09، عدد خاص نوفمبر، 184 – 206.

- هناء شحات السيد حجازي(2010): مؤشرات الأداء المؤسسي وإصلاح التعليم، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة.

- وزارة التعليم العالي والبحث العملي(2004): ملف إصلاح التعليم العالي، الجزائر.

- IIEP-UNESCO(2011): Assurance Qualité Externe, Options Pour Les Gestionnaires de L'enseignement Supérieur Créer et Organiser une Structure d'Assurance Qualité, Module 4, Paris.

- Seddiki Abdallah(2004): Management de la qualité, De l'inspection a l'esprit kaizen.